المثقفون السوريّون: أدوار وأسئلة

محمد نجاتي طيّارة

إذا كانت الأسئلةُ عن أدوار المثقف والثقافة قديمةً في سوريا، ومطروحةً منذ مرحلة اليقظة العربيّة، فقد أصبحتْ أكثرَ إلحاحاً في المرحلة الراهنة من تطوُّر سورية المعاصرة، في ظلّ التغيُّرات العالميّة التي صاحبتْ أواخرَ القرن العشرين، وخصوصاً إثر وفاة الرئيس الأسد. بل أصبحتْ هذه الأسئلةُ مُثارةً بشدّة بعد صدور «بيان الـ ٩٩،» ثم «الوثيقة الأساسيّة للجان إحياء المجتمع المدنيّ.»

لقد قيل الكثيرُ عن «البيان» و«الوثيقة»، وربما سيقال عنهما الكثيرُ في المستقبل أيضاً، لكنْ ممّا لا شكّ فيه أنّ كلاً منهما أعاد طرح الأسئلة القديمة، وأضاف إليها أسئلةً أخرى جديدة.

ولمّا كان للمثقفين السوريّين دورُ الصدارة في مختلف مراحل النضال القوميّ والوطنيّ، بدءاً من الدور المشهود للكواكبي ضدّ الاستبداد الحميديّ، مروراً بأدوار النخبة الشاميّة في أواخر العهد العثمانيّ وما قدمتْه من شهداء، إلى مشاركات المثقفين البارزة في نضالات شعبهم ضدّ الاستعمار الفرنسيّ، فإنّ واقعَ الحال يشير إلى اختلاف هذه الأدوار بين مرحلتَيْ ما بعد الاستقلال وما بعد ٨ آذار ١٩٦٣. فقد كانت مشاركتُهم في الشأن العام كبيرةً ومشهودةً طوال مرحلةِ ما بعد الاستقلال وصولاً إلى مرحلة الوحدة، التي أسْهموا في قيامها بكلّ نشاط. وتَشْهد على ذلك روابطُهم ونواديهم وجمعياتُهم العديدةُ المنتشرة في كامل القطر، وعلى رأسها «رابطة الكتّاب السوريّين» التي تمكنتْ من تنظيم المؤتمر الأول لاتّحاد الكتّاب العرب في دمشق ١٩٥٤؛ كما تَشْهد عليه غزارةُ الصحف والدورياتُ المتعدِّدة التي كانت تنطلق من مختلف المحافظات. لكنّ سيطرةَ أفكار الشرعيّة الثوريّة ومبرِّرات «حمايتها» في وجه الأعداء والمؤامرات أدّت إلى تسليط أهل الثقة وتفضيلِهم على أهل الثقافة والخبرة، وأدّت أيضاً إلى التناقض المتوقع ما بين نزوعات المثقفين الاستقلاليّة والديموقراطيّة من جهة وسياسات سلطة الدولة من جهة ثانية.

من هنا ظَهَرَ «اتّحادُ للكتاب» عام ١٩٦٩ على غرار باقي المنظمات الشعبيّة، وأُعيدتْ صياغةُ النقابات العلميّة والمهنيّة وفق النموذج السوفييتيّ لتنميط المجتمع وإعادةِ بنائه بحسبِ ما ترتئيه النظريةُ الثوريّة أو فلسفةُ الحزب القائد. وقد عبّر عن ذلك بوضوحٍ وزيرُ الإعلام السوريّ الراحل أحمد اسكندر أحمد، حين قال ما معناه: إذا كان المثقفون الموجودون اليوم غيرَ مستعدِّين للسير معنا فسننشئ جيلاً جديداً من المثقفين، جيلاً متعاطفاً معنا ومتفهِّماً لنا أكثر؛[1] وهو ما يذكّر إلى حدٍّ كبير بما فعلتْهُ الأنظمةُ الشموليّة، إذ كان عليها أن تَكْسب المثقفين أو تُبِيدهم، لأنّه لم يكن بإمكانها التعايُش مع الوعي.[2]

هكذا وجد بعضُ الكتّاب أنفسَهم خارج مؤسَّسة اتّحادهم الرسميّة[3]، سواء بالفصل منها (أدونيس، هاني الراهب)، أو بالتعبير عن آرائهم خارجها وبالانعزال عنها (سعد اللّه ونّوس، عبد السلام العجيْلي، بو علي ياسين، حيدر حيدر، محمد كامل الخطيب، عادل محمود، ميشيل كيلو، نزيه أبو عَفَش) وعن البلد أيضاً (برهان غَلْيون، زكريا تامر، خلدون الشَّمعة، صبحي حديدي، هيثم مناع، يوسف عبدلكي، بشّار العيسى، جورج طرابيشي، محي الدين اللاذقاني). كما لجأت السلطاتُ إلى إعادة ضبط مستمرَّة لنقابات المثقفين الأخرى، ومن ذلك حلُّها نقابات المحامين والنقابات العلميّة والمهنيّة في معظم محافظات القُطْر، خلال أزمة عام ١٩٨٠، ثم إعادتها بالتعيين من جديد.

١ ـ نقلاً عن محمد كامل الخطيب، **الحياة** ٢٠٠١/١/٢٠.

٢ ـ برهان غليون، «حول بعض قضايا المثقفين في سورية،» **دراسات عربيّة**، العدد ٥، آذار ١٩٦٧، ص ٢٥.

٣ ـ أحمد اسكندر سليمان، «من هو الاتحاديّ، وإلى أين يسير الاتّحاد؟ قراءة في دليل أعضاء اتّحاد الكتّاب العرب،» **السفير** ٢٠٠١/٢/٢٣.

ولم يكن ذلك يعني بالضرورة انقساماً كلياً، أو فرزاً واضحاً، بين المثقفين خارج المؤسَّسة وداخلها. ففي ظلّ مناخ حالة الطوارئ وتضخُّم الدولة الأمنيَّة، ومع انهيار الطبقة الوسطى التي ينتمي المثقفون إجمالاً إليها، وعبر تحوُّل مشاريع التنمية الاشتراكيَّة إلى مشاريع لوضع اليد على ما تبقَّى من ثروات الأمة، اضطُرَّ كثيرٌ من المثقفين إلى العيش على حافة التسوُّل. فأصبحت المؤسَّسةُ بالنسبة إليهم ملاذاً ونوعاً ما من «صناديق المساعدة» يُمْكن الحصولُ على فتاتها بمقدار التقرُّب من مفاتيحها. كما اضطُرّ مثقفون آخرون إلى اتّباع التَّقيَّة عندما تعذَّر الصمتُ.

التغيير

لكنَّ سوريا، كغيرها من البلدان، لم تعد تستطيع البقاءَ طويلاً بعيدةً عن روح العصر، وبدأتْ تتطلَّع إلى التغيير منذ أواخر عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد. ففي السنوات الأخيرة من حكمه شاعتْ أفكارُ الإصلاح، وتناولها كثيرٌ من المراقبين والصحفيِّين الزوّار، كما تهامستْ بها أوساطٌ سوريةٌ عديدة، وامتلأتْ بها ثقافةٌ شفويةٌ غنيَّة أشار إليها د. صادق جلال العظم في مقالته «المَشْهد من دمشق» التي صادف نشرُها عربياً[1] وفاةَ الرئيس الأسد. لكنْ بعدها، أصبح الحديثُ عن الإصلاح والتغيير علنيّاً، وسارع الكثيرون إلى الإدلاء بدَلْوهم في مفاهيمهما ومسائلهما؛ وهذا من طبيعة الأمور.

في إطار ذلك، تُمْكن ملاحظةُ سلسلةٍ طويلةٍ من المقالات المنشورة على شكل «رسائل» إلى قمة السلطة السورية الجديدة، طوال صيف عام ٢٠٠٠ وخريفه. وقد برزتْ في هذا السياق أصواتٌ جديدةٌ لأكاديميِّين ودبلوماسيِّين سابقين، كنظمي قضماني وبرهان الدين داغستاني[2]؛ بالإضافة إلى مفكِّرين معروفين كأنطون مقدسي في رسالته الشهيرة، التي تحدَّث فيها عن الغياب الطويل للشعب، وعن الحاجةِ إلى سنواتٍ من أخذ الرأي الآخر في الاعتبار، ومن ثمَّ التحوُّل تدريجياً من وَضْع الرعيَّة إلى وَضْع المواطنة.[3] وهذه المقالات جميعُها انشغلتْ بالحدّ الأقصى من الهمّ العامّ وتعبيرِه السياسيّ، فطالبتْ بالمضيّ قُدُماً في مسار التحويل الديموقراطيّ للمجتمع والدولة. وقد أتَتْ هذه الأصوات ومثيلاتُها بعد التغيير الذي حَدَثَ في قمّة السلطة السورية. كما أنَّ سيلاً آخر من الأصوات كان قد سَبَقَ ذلك التغيير؛ ومثال ذلك: مقالاتُ «ثلاثيّة الفساد» للطيب تيزيني؛[4] وسلسلةُ محاضراته التي جابت طولَ سوريا وعرضَها خريفَ ١٩٩٩، وطالب فيها بإقرار التعدُّديّة وإنهاءِ الأحكام العُرْفية وحالةِ الطوارئ؛ وَقَبْلَها بزمنٍ مقالاتُ الشاعر نزيه أبو عَفَش في زاويته الأسبوعيَّة من جريدة **الكفاح العربيّ**، التي سخرتْ إحداها من العقليَّة الأُحادية المسيطرة على الصحافة السورية ونُسَخِها المعروفة، وطالبتْ بتعدُّديَّة ودور تنويريّ لها؛ وسبقتْ ذلك أيضاً مقالةُ محمد جمال باروت «المجتمع المدنيّ هو المعادل السياسيّ لمحاربة الفساد والإصلاح،» والتي عبّرتْ عن عدم إمكانيّة تصوُّر الإصلاح السياسيّ الشامل ـ الذي يوازن بين مقتضيات الاستمرار والتغيير ـ بمعزل عن إحياء المجتمع المدنيّ وضمانِ مؤسَّساته الاجتماعيَّة والسياسيَّة العصريَّة المستقلّة نسبياً عن مؤسَّسات الدولة.[5]

١ ـ **النهار**، ٢٠٠٠/٦/١٠.
٢ ـ **الحياة**، ٨/٥ و ٢٠٠٠/٩/٢٢.
٣ ـ **الحياة**، ٢٠٠٠/٨/٢٢.
٤ ـ **الثورة** السوريّة، ١٠ و ١٧ و٢٤/أيار ٢٠٠٠.
٥ ـ **الحياة**، ١٩٩٩/٨/٢.

المثقفون السوريُّون: أدوار وأسئلة

دور المثقف

وكانت بعضُ الأسئلة حول دور المثقف السوريّ قد انعكستْ ذاتَ مرة في سجالٍ دار على صفحات جريدة **الحياة**[1] بين هشام الدجّاني، المثقفِ الفلسطينيِّ المقيمِ في سورية، وكلٍّ من الشاعرَيْن ممدوح عدوان وعادل محمود. فقد استغرب الدجاني في مقالته «أصواتُ الرأي العامّ السوريّ والصمتُ العجيب» صمتَ المثقفين السوريِّين إزاء مفاوضات السلام الجارية بين سوريا وإسرائيل، وكأنَّ تلك المفاوضات تجري في المرِّيخ، أو كأنَّهم غيرُ معنيِّين بها. فردّ عليه الشاعران بتوضيح اعتراضاتهما على طروحات السلام والتطبيع من جهة، وعلى ظروف الإعلام الرسميّ الذي يتحكّم بفُرَصِ التعبير عن الرأي من جهة أخرى.

لكنّ صمتَ المثقف السوريّ إذا كان قد تجسَّدَ في تلك الظروف، فإنّه لا ينفي بعضَ الممكنات الأخرى لمشاركة المثقفين السوريِّين شؤونَ مجتمعهم. هنا تقدِّم «جمعيةُ العلوم الاقتصاديّة السورية» أنصعَ دليل على ذلك. فهذه الجميعة ما فتئتْ تدير، منذ حوالى العقدَيْن، أغنى ورشةٍ علميَّةٍ حول الاقتصاد السوريّ. وقد سَمَحَتْ ندواتُها، المنعقدةُ أسبوعياً في دمشق، بالتمهيد لسياسات الإصلاح الاقتصاديّ المستهدف. كما بَرَزَ من خلال حواراتها علماء وخبراء مشهودٌ لهم أمثال: عصام الزعيم، ونبيل مرزوق، وعارف دليلة. وكان الأخير قد شنّ انتقاداتٍ شهيرةً ضدّ السياسات الاقتصاديّة لحكومة الزعبي، الأمر الذي أدّى إلى فصله من عمله الأكاديميّ في الجامعة، قبل سنوات من اهتمام السلطة الجديدة بمسألة إعادته إليه.

وفي هذا السياق، تداولتْ نواةٌ صغيرةٌ من المثقفين السوريِّين المستقلّين في «ما يُمْكن فعلُه في الظرف القائم ودورِ المثقفين في الحياة السورية.»[2] فبدأتْ لقاءاتها أواخرَ أيار ٢٠٠٠ في دمشق، وأخذتْ تتوسَّع وتضمّ إليها بعضَ المثقفين والشخصيات العامة، انطلاقاً من «ضرورة توسيع دائرة المتحاورين على ألاّ تكونَ من لونٍ واحد.» كانت الفكرةُ العامة، التي تركزتْ حولها الحواراتُ الأولى، هي «استبعادَ المجتمع السوريّ عن شؤونه في معظم الفترة التي أعقبتِ الاستقلالَ،» فكان لا بدّ من أن «ينصبّ العملُ على تمكينه من استعادة دوره ككيان مستقلٍّ عن السلطة، من خلال تزويده بمعارف وأنماطٍ من الوعي تمكّنه من ذلك، والعملِ لإرساء حياته على أسس حديثةٍ متجاوزةٍ للسياسة الشائعة، [أسسٍ] تقول التجربةُ التاريخيَّةُ إنَّها كانت ضروريةً لقيام الدولة والمجتمع الحديثيْن والديموقراطيَّيْن.»

وعندما تداول المتحاورون فكرةَ إصدار بيان يُعْلِنُ مجموعةً من مطالب التحويل الديموقراطيّ، توصّلوا إلى استنتاج أهميَّة الخطوات التي تَعْقب البيان وتُتابِعُ أفكارَه، ومنها ضرورةُ توليد حركةٍ فكريَّةٍ تُطِلّ على الشأن العامّ، سيرتبط اسمها مبدئياً بمشروع «جمعية أصدقاء المجتمع المدنيّ.»

بيان الـ ٩٩

في هذه الأثناء، تابعتْ مجموعةٌ أخرى من المثقفين، كانت على مقربة من الحوارات السابقة، فكرةَ البيان. وتوصلتْ بعد حوالى شهرَيْن تخللتْهما مناقشاتٌ واسعةٌ إلى إصدار بيانٍ[3] سيُعرف

---

١ ـ **الحياة**، ١٩٩٩/٢/٩.

٢ ـ «قصة ولادة الوثيقة الأساسيّة،» **الحياة** ٢٠٠١/١/٢١.

٣ ـ **السفير، النهار، الحياة**، ٢٠٠٠/٩/٢٧.

بيان الـ ٩٩ كسَرَ حاجز الخوف السوريّ الراسخ، واعتُبر صرخةً وعي ثقافيّة وتعبيراً عن ضمير المجتمع واستعادةً لدور المثقفين السوريّين ومكانتهم

لاحقاً ـ نظراً لعدم حمله أيَّ عنوان ـ باسم «بيان الـ ٩٩،» نسبةً إلى عدد الموقِّعين عليه. وقد تركّز على المطالبة بالتحوُّل الديموقراطيّ، عبر إلغاء حالة الطوارئ، والعفو عن المعتقلين السياسيّين، وإطلاق الحريّات العامّة، وصولاً إلى الإصلاح السياسيّ المنشود.

فاجأ البيانُ الكثيرين داخل سوريا وخارجها، وكَسَرَ حاجزَ الخوف السوريّ الراسخ، فاعتُبر صرخةَ وعيٍ ثقافيّة، وتعبيراً عن ضمير المجتمع، واستعادةً لدور المثقفين السوريّين ومكانتهم. وإذا كان صحيحاً أنّه استمرار لتاريخ طويل من نضالات المعارضة الديموقراطيّة في المجتمع السوريّ الصامت والمغلق، فمن الصحيح أيضاً أنّه نقلة نوعية في أدوار المثقفين. فقد أتى بعد فترات طويلة من الصمت، لم يَبْرز فيها إلاّ النادرُ والخافتُ من أصواتهم الجمعيّة، التي كان من بين آخرها وأشهرها بيانُ المجموعة التي أعلنتْ تنديدَها بحصار تلّ الزعتر في صيف ١٩٧٦ وعارضتِ التدخُّلَ السوريَّ في لبنان؛ ثم الأصواتُ الجريئة في الحوار مع مسؤولين بارزين في خريف ١٩٧٩؛ وكذلك بياناتُ نقابة المحامين والنقابات العلميّة والمهنيّة في أزمة ١٩٨٠؛ وبيانُ المثقفين ضدّ حرب الخليج الثانية.

جمعية أصدقاء المجتمع المدنيّ

لكنّ بيان الـ ٩٩ كان أشبهَ بصرخة، أو حجرٍ أُلقي في المياه الراكدة. ولعلّ أهميّتَه كلَّها تَكْمن في مبادأته تلك، غير أنّه لم يرتبط بأيّة خطوة لاحقة، علماً أنّ المتحاورين في مشروع «جمعية أصدقاء المجتمع المدنيّ» ـ وكان معظمُهم قد شارك في حركة التوقيع على بيان الـ ٩٩ ـ حرصوا على المتابعة وحاولوا البحثَ عن دورٍ أكثر تقدُّماً للمثقف الجمعيّ. وفي هذا المجال تطوّع أحدهم (وهو النائب المستقلّ والصناعيّ السابق رياض سيف) وجرَّب الحصول على ترخيص قانونيّ بالعمل،[1] ففشل وتلقّى تحذيراتٍ أدّتْ به إلى التوقُّف عن مشروع الجمعية، والتحوُّلِ إلى إفتتاح «منتدى الحوار الوطنيّ.» وقد بدأ هذا المنتدى عقدَ ندواته الأسبوعية اعتباراً من أواسط شهر أيلول، فاستضاف فيها بعضَ كبار المثقفين السوريِّين، وأصبح اعتباراً من ذلك التاريخ من أشهر مراكزِ حوارِ المثقفين والناشطين السياسيِّين السوريِّين. كما انطلقتْ منه بعضُ أهمّ دعوات النقد والمراجعة في المراحلة الراهنة، وصولاً إلى إعلان النائب «سيف» مبادئَ الحزب الذي ينوي تشكيلَه باسم «حركة السِّلْم الاجتماعيّ.»

أما باقي المشاركين في مشروع «الجمعية» فقد تابعوا حواراتهم، واشتغلوا على مفهوم «المجتمع المدنيّ» كمدخل إلى التحويل الديموقراطيّ للمجتمع والدولة. وما لبث هذا المدخل أن أصبح عنواناً عريضاً أثار كثيراً من السجال والجدل في المجال الثقافيّ والسياسيّ والسوريّ، فانقسم الناسُ حوله ـ اعتباراً من صيف ٢٠٠٠ ـ بين مؤيِّد ومعارض، وبين مستغرب ومؤصِّل. وأسهمتْ في ذلك بعضُ الصحف العربيّة والصحافة السورية الحزبيّة والرسميّة، وبخاصةٍ جريدةُ **الثورة** التي بدأتْ بفتح صفحاتها أمام كتابات جديدة ومختلفة.[2]

لكنَّ التساؤل الراهن عن دور المثقف ومسؤوليّته دَفَعَ بقضية الحوار حول المجتمع المدنيّ إلى الخروج بها من نصوصها الكلاسيكيّة، ومن السياقات التاريخيّة التي نشأتْ ضمنها، وأعاد

١ ـ **الحياة**، ٢/٩/٢٠٠٠.

٢ ـ صفحة «قضايا فكريّة» الأسبوعيّة، **الثورة**، من ١١/١١/٢٠٠٠ إلى ٦/١/٢٠٠١.

المثقفون السوريُّون: أدوار وأسئلة

تعريفَها ضمن السياق الوطنيّ، كي يستردَّ المجتمعُ السوريُّ حراكَه السياسيّ والمجتمعيّ والثقافيّ الذي طالما أُبعد عنه. وبالنتيجة توصّل المتحاورون، في إطار مشروع «الجمعية،» إلى ضرورة الإسهام في ولادةٍ جديدةٍ للمثقف الجمعيّ، لا بحسب اصطلاح غرامشي فقط، بل بمعنى أن يكون للمثقف صوتٌ يُسمع رنيناً، لأنّه يَرْبط نفسَه ـ دون قيودٍ ـ بطموحات الشعب، وبالسعي المشترك من أجل مَثَلٍ أعلى.[1]

المنتديات

وحين تبدّتْ في المناخات السورية فرصٌ أكثرُ حريةً للتعبير، تشكّلتْ لجانٌ متعدِّدة (مثل لجان: «حقوق الإنسان» و«نصرة الانتفاضة» و«مقاطعة البضائع الأميركيّة» و«فكّ الحصار عن العراق»). كما تزايد إصدارُ بيانات مختلفة لفئات المثقفين المتعدِّدة (مثل بيانات السينمائيِّين والمحامين) مطالبةً بالمزيد من الإجراءات الإصلاحيّة وتوسيع هوامش الديموقراطيّة. وامتدّ حوارُ المنتديات إلى مجالات جديدة خارج العاصمة، فانتشرت الظاهرة كما ينتشر الفِطْر، حسب تعبير أحد الصحفيِّين،[2] في عدّة محافظات كحمص واللاذقية وطرطوس وبانياس والقامشلي والحسكة والسويداء منذ أواخر عام ٢٠٠٠. ولم يكن يمرّ أسبوع من دون الإعلان عن إفتتاح منتدى أو جمعية في إحدى المدن السورية. فحوّلَ العديدُ من المثقفين السوريِّين منازلَهم إلى منتديات ثقافيّة كانت تُدعى إليها أعدادٌ كبيرةٌ من المثقفين والناشطين السياسيِّين، من مختلف التيارات، بمن فيهم البعثيّون، للحوار حول مسائل المجتمع المدنيّ وحقوق الإنسان. وللمرّة الأولى تتجاوز مطالبُ هؤلاء ما كان يُعرف بـ «الخطوط الحمر» في سورية: فقد طالب أحدُ المنتديات علناً بإغلاق سجن تدمر كما حدث لسجن المزة، وطالب آخر برفع حال الطوارئ والأحكام العرفيّة. وسكتت السلطاتُ الرسميّة عن ظاهرة المنتديات، وأوحتْ عبر الصحافة العربيّة بشرطيْن لها هما: العَلَنية، وعدمُ الاتصال بالخارج.

لجان إحياء المجتمع المدنيّ والوثيقة الأساسيّة

بالتوازي مع تلك الأنشطة، وانطلاقاً من طموح إلى تجاوز مهاوي السياسة وفشلِ مشاريعها المتحقِّقة، ومع تطلُّعٍ إلى ولادة حركةٍ مثقفين تُطِلّ على الشأن العام، فتحتفظ للثقافيّ بتعلُّقه بالحقيقة، وتستقلّ عن السياسيّ المرتبط بقيود المصلحة وموازين القوى، تطوّرَ مشروعُ «جمعية أصدقاء المجتمع المدنيّ» إلى «مشروع لجان إحياء المجتمع المدنيّ،» وتوصلتْ هيئتُها التأسيسيّةُ إلى صياغة «الوثيقة الأساسيّة» التي تسربتْ إلى الصحافة العربيّة، ونُشرتْ اعتباراً من ٢٠٠١/١/٩،[3] فسُمِّيت اختصاراً «بيانَ الألف.»

وقد انطلقت الوثيقة من التحدِّيات التي تواجهها سوريا بما فيها تحدِّي العدوّ القوميّ، ومن الحرص على التفاعل الإيجابيّ مع مبادرات الإصلاح الجادة، إذ تمسّ الحاجةُ إلى جهود الجميع في إحياء وتنمية المجتمع المدنيّ، الذي كانت بداياتُ سيرورته لدينا «ترقى بمجتمعنا إلى الاندماج الوطنيّ والاجتماعيّ، إلى أن حَدَثَ ذلك القطعُ المؤسِّسُ على المشروعية الثورية الانقلابيّة في مواجهة المشروعيّة الدستوريّة.» ولم يكن ذلك ممكناً «لولا تماهي الدولة

---

١ ـ إدوارد سعيد: **صور المثقف**، ترجمة غسان غصن (بيروت: دار النهار، ١٩٩٦).

٢ ـ ابراهيم حميدي، **الوسط**، ٢٠٠١/١/١٥.

٣ ـ **الرأي العام**، ٢٠٠١/١/٩، ثم تلتها **السفير والحياة والنهار**.

طريق وثيقة الألف كان أكثر وعورةً من طريق بيان الـ ٩٩، وواجهت نقداً آخر بين فئات المثقفين أنفسهم

والسلطة، وتماهي الشخص والمنصب،» وصَبْغُ الدولة بصبغة اللون الواحد، الأمر الذي أدى إلى استباحة الدولة، وإلحاق مؤسّسات المجتمع المدنيّ، وإلغاء المواطن. فغابت الدولةُ نفسُها مع تغييب المجتمع المدنيّ، إذ لا يقوم أحدُهما إلاّ بالآخر.

وقد راجعت «الوثيقة» نتائجَ الانقلاب على الديموقراطيّة السياسيّة باسم «الاشتراكيّة،» وتبيُّنَ استحالةِ بناء الثانية من دون الأولى، وهشاشةَ الدولة التي لا تستمدّ مشروعيّتَها من المجتمع المدنيّ الذي هو وليدُ مفاهيم السياسة المدنيّة والعقد الاجتماعيّ، المعادِلةِ للاعتراف بالذات الإنسانيّة العاقلة والحرّة. فرأتْ أنّ الحاجةُ تلحّ إلى إحياء مؤسّسات مجتمعيّة واجتماعيّة متحرِّرة من هيمنة السلطة والأجهزة ومن الروابط التقليديّة، لإعادة إنتاج السياسة في المجتمع بوصفها فاعليتَه الحرةَ الواعيةَ والهادفة. وهذا يعني الدعوةَ إلى إطلاق حوارٍ وطنيٍّ شامل، تَطْرح فيه كلُّ الفئات ـ بما فيها السلطةُ نفسُها ـ برامجَها على الشعب، وفي مناخٍ تُحَلُّ فيه جميعُ الخلافات بالتسوية والتفاهم.

أما الإصلاحات الاقتصاديّة وعمليةُ مكافحة الفساد، فلكيْ تتحوّلَ إلى آلية عمل قانونيّةٍ دائمة، فإنّه لا بدّ لها من أن ترتبط بإصلاح سياسيّ ودستوريّ شامل، مقدِّماتُه الضروريّةُ تقوم على إلغاء كل القيود على الحريات الديموقراطيّة: من حالة الطوارئ، إلى السجن السياسيّ، مروراً بقيود التعبير والعمل السياسيّ والنقابيّ. وتقوم أيضاً على الدعوة إلى استقلال القضاء، وبسطِ سيادة القانون على الحاكم والمحكوم، مع نقد حدود الإصلاح السياسيّ المقتصرِ على تفعيل جبهة النظام، والمطالبة بإعادة النظر في علاقتها بالسلطة، وفي مبدإ الحزب القائد للدولة والمجتمع. وكان لا بدّ للوثيقة من أن تَستْكمل رؤيتَها الحداثيةَ والجذريةَ بالمطالبة بإلغاء أيّ تمييزٍ ضدّ المرأة أمام القانون.

وأخيراً، دعت الوثيقةُ إلى «تأسيس لجان إحياء المجتمع المدنيّ في كل موقع وقطاع،» علّنا نخطو بحسمٍ في «الطريق إلى مجتمع ديموقراطيّ حرّ سيدٍ مستقلّ، يُسْهم في إرساء أسس جديدة لمشروع نهضويّ يَضْمن مستقبلاً أفضل لأمّتنا العربيّة.»

هكذا، جاءت الوثيقة تعبيراً عن رؤية ليبراليّة، قام بها مثقفون مستقلّون كانوا من أوائل مَنْ تمرّد على الإيديولوجيا اليسراوية السائدة، وشقّوا طريقَهم نحو فضاء الديموقراطيّة والمشروع النهضويّ للأمّة العربيّة.

لكنّ طريق «الوثيقة» كان أكثر مشقةً ووعورةً من طريق «بيان الـ ٩٩.» صحيح أنّ الأخير لقي انزعاجاً في البدء من قِبل السلطة، لكنّها سكتتْ عنه في ما بعد، وبدأتْ تلوِّح بكسورٍ من مطالبه، أو بتنويعاتٍ عليها. كما أنّ بعض الموقّعين عليه أعْلنوا تراجعَهم عنه، متضامنين مع مهاجميه بالحجج التقليديّة المعتادة: من مسألة اختيار التوقيت المناسب، وطريقة المطالبة المناسبة، والتدرُّج الأنسب، إلى مسألة العدوّ المترصّد دوماً على الأبواب! وأما الوثيقة فقد واجهتْ نقداً آخر بين فئات المثقفين. فإضافةً إلى الحجج السابقة، امتنع مثقفو أحزاب الجبهة الوطنيّة التقدُّميّة عن التضامن معها، بحجّة رفع الوثيقة سقفَ المطالب وجذريّتِها، وكذلك كان موقفُ بعض مَنْ وقّعوا على البيان. بينما هاجمها آخرون انطلاقاً من رفض مَدْخل «المجتمع المدنيّ» المستورَد، والمستخدَم كحلّ سحريّ وخلاصيّ سيشكّل، في رأيهم، قمعاً لخصوصيّتنا المحليّة في النهاية. كما انتقدها مثقفٌ سوريٌّ كبير، لأنّها «عوضاً عن أن تشرح بيان الـ ٩٩، جعلته غامضاً: أفكارُه متداخلةٌ، فكأنّك في متاهة.» وكان يكفي بالنسبة إليه تحديدُ المجتمع المدنيّ بأنّه «المجتمع الذي يشكّل أفرادُه المؤسّساتِ التي تُشْرف على تدبير شؤونه، ومنها في الدرجة الأولى البلديّة والمختار [!]»[1]

١ ـ انطون مقدسي، **الحياة** ٢٠٠١/٢/٤.

المثقفون السوريُّون: أدوار وأسئلة

من جهة أخرى، أدّت النقاشاتُ التي دارت حول الوثيقة، سواء في مرحلة الصياغة أو في مرحلةٍ ما بعد النشر، إلى عدم متابعة بعض المثقفين حوارات الهيئة التأسيسيّة، التي كانوا قد شاركوا بتردُّد في مراحل مختلفة منها.[1] وأمّا الهيئة فقد تحمّلتْ مسؤوليّتَها عن الوثيقة، فنشرتْ أسماءَ أعضائها[2] انطلاقاً من اتفاق سابقٍ يَعْتبر العلنيةَ قاعدةً سلميةً للعمل ولأيّ حوارٍ وطنيٍّ منشود. وأعلنت الهيئةُ، بعد ذلك، توجُّهَها إلى تشكيل لجان قطاعية،[3] كـ «لجنة الدفاع عن المستهلك» برئاسة الاقتصاديّ د. عارف دليلة، و«لجنة الدراسات والبحوث» برئاسة الكاتب ميشيل كيلو، و«لجنة تعزيز الثقافة الوطنيّة» برئاسة المخرج نبيل المالح، ولجانٍ أخرى عديدة للإصلاح الدستوريّ والتربويّ وغيره، ضمن مفهومِها لإحياء مؤسّسات المجتمع المدنيّ وتنميتها.

وبمجرّد بروز هذا التوجُّه، تعرّضت الهيئةُ واللجانُ لحملات عديدة استهدفتْ أفكارَ الوثيقة وأشخاصَ أعضاء الهيئة. وأسْهم في ذلك العديدُ من المقالات والزوايا والافتتاحيات في بعض الصحف الرسميّة والعربيّة، وصولاً إلى حملة شاملة قامت بها مصادرُ قياديّةٌ ورسميّةٌ رفيعةٌ ضدّها، بدأتْ باتهامها بالعمالة للخارج،[4] وتجاوزها قاعدةَ «التغيير ضمن الاستمراريّة،» مروراً بتهديدها للوحدة الوطنيّة والاستقرار، وانتهاءً بسوء نتائج عملها إنْ حَسُنت النوايا أصلاً.

وشملت الحملةُ ظاهرةَ المنتديات،[5] التي كان ربيعُها قصيراً. فقد بادرت السلطاتُ الأمنيّةُ إلى ضبطها وإدراجها ضمن أنماط الهيمنة المعتادة، واشترطت الحصولَ على توضيح شامل وموافقةٍ مسبّقيْن قبل القيام بأيّ نشاط لهذه المنتديات اعتباراً من منتصف شهر شباط ٢٠٠٠. وأدّى ذلك عملياً إلى تعطيل أنشطتها، والتساؤلِ ما إذا كان تراجعُ ظاهرتها دليلاً على ضمور فسحة الحرية الموعودة.

ثم انعكست الحملةُ أيضاً على أعضاء الهيئة التأسيسيّة نفسها. فقد بادر أبرزُ أعضائها (ميشيل كيلو) إلى إعلان إنهاء عضويّته فيها، مصرّحاً أنّه «بعد ستة أشهر مِنْ وعد الإصلاح يتعرّض قسمٌ كبيرٌ من الجسد الثقافيّ السوريّ إلى حملات إعلاميّة مركّزة، يشنّها عليه مسؤولون حزبيُّون وحكوميُّون كبارٌ يتّهمونه زُوراً وبهتاناً بالعمالة للخارج والتواطؤ مع الصهاينة، ويحرّضون الرأيَ العامَّ الحزبيَّ والشعبَ على مثقفين عُرفوا بانتمائهم إلى شعبهم

---

١ ـ «قصة ولادة الوثيقة الأساسيّة،» مصدر سبق ذكره. والباحث يقدّم، بالإضافة إلى ذلك في كلّ ما يتعلّق بالوثيقة واللّجان، شهادتَه الذاتيةَ ويعبّر عن رأيه الشخصيّ فقط.

٢ ـ هم: وليد البني (طبيب)، جاد الكريم الجباعي (كاتب)، خيري الذهبي (روائيّ)، رفعت السيوفي (مهندس)، صادق جلال العظم (مفكّر)، نبيل المالح (مُخْرج)، عارف دليلة (خبير اقتصاديّ)، يوسف سلمان (أستاذ جامعيّ)، ياسين شكر (خبير إعلاميّ)، محمد نجاتي طيّارة (باحث)، قاسم عزاوي (طبيب وشاعر)، عبد الرزّاق عيد (أستاذ جامعيّ)، محمد قارصلي (مُخْرج)، ميشيل كيلو (كاتب)، عادل محمود (شاعر)، زينب نطفجي (ناشطة).

٣ ـ **السفير**، ٢٠٠١/١/٢٦.

٤ ـ **المستقبل**، ٢٠٠١/١/٣٠.

٥ ـ **الحياة**، ٢٠٠١/٢/١٨.

تعرَّضت وثيقة الألف وأعضاؤها لحملة اتهمتها بالعمالة للخارج وتهديدها للوحدة الوطنيَّة والاستقرار

وأمّتهم، وبنضالهم من أجل الديموقراطيّة والحريّة والعدالة.» وأضاف أنّه «بعد ستة أشهر من وعد الإصلاح، يَشْحذ بعضُ القادة سكاكينَهم استعداداً لمعركة فاصلة.» وأكّد في الختام أنّه:

«احتجاجاً على هذه الأجواء وافتقار هؤلاء المسؤولين إلى روح الحوار البنّاء، ولاعتقادي أنّ مهمّة الهيئة التأسيسيّة للجان إحياء المجتمع المدنيّ قد شارفتْ على الانتهاء، ولم يبق لها ما تعمله غيرُ إصدار عقدٍ مجتمعيّ سياسيّ جديد... [ولأنّ] اللجان التخصُّصيّة والقطاعيّة القاعديّة يجب أن تتولى من الآن فصاعداً التفعيلَ المباشر للمجتمع المدنيّ وتوجيهَ أنشطته... [ولأنّ] استمرار الهيئة التأسيسيّة الحالية يمكن أن يُحوّل دورَها إلى دورٍ سياسيٍّ صرفٍ قد يشوّش الحياةَ العامةَ في بلادنا، فقد قررتُ إنهاء عضويتي فيها، والانصرافَ إلى العمل ضمن لجنةٍ قيد التأسيس ستعنى بدراسة المجتمع الديموقراطيّ.»[1]

مصائر وأسئلة

هكذا يبدو أنّ تطلُّعات بعض المثقفين السوريِّين قد عبَّرتْ عن خبرة صاخبة، فيها ما فيها من النوستالجيا الليبراليّة ومن المشروعية والتعبير عن أزمة النخبة معاً.[2] وكانت هذه التجربة بالنسبة إليهم امتحاناً للخروج من هامشية المثقفين الاجتماعيّة. لكنْ مهما كانت المصائرُ التي ستؤول إليها حركتُهم أو أدوارُهم، ومهما كانت الأسئلةُ المطروحةُ حول إسهامهم في تحريك فرص التطوُّر لمجتمعهم ودولتهم، فمن الواضح أنّهم يقفون اليوم مع فئات عديدة من المجتمع السوريّ على مفترق طرقٍ لم يعد من الواقعيّ أن يتوقّف اختيارُها على هذه الفئة أو تلك وحدها، بل سيكون من العقلانيّ أيضاً أن يتعلّق ذلك بإسهام الجميع، بما فيهم السلطةُ ذاتها، وبقدرتهم على إدارة حوارٍ فيه من العلنيّة والصراحة بقدر ما فيه من السلميّة وخصائص الاجتماع المدنيّ التي تكفل حداً متدرِّجاً من التسوية والتفاهم. فهذا سيكون وحده مدخلاً لعودة سوريا إلى كل أبنائها، وعنواناً ملائماً لعبور القرن الجديد وتحدّياته.

عندها لن يكون السؤالُ فقط: «متى سيَخْرج المثقفُ من عزلة الخصوصيّ الفنيّ والخبيرِ والمطّلع إلى فضاء المثقف العامّ والجمعيّ؟» بل سيضاف إليه سؤال: «كيف تصبح مَمْلكتي من هذا العالم؟»

محمد نجاتي طيارة

باحث سوريّ في قضايا التربية، وزميل مشارك في مشروع «نشأة الأحزاب وتطوُّرها» في المركز العربيّ للدراسات الاستراتيجيّة. من مساهماته في مجال التربية: **واقع مدارس المعلم الوحيد وآفاق تطوُّرها في سورية، والمناهج المدرسيّة وسبل تطويرها، وأوراق الشيخ محمد سعيد زهور عدي وسيرته: صورة رائد نهضويّ.** وهو أيضاً عضو «هيئة لجان إحياء المجتمع المدنيّ في سورية،» ومؤسِّس «منتدى حمص للحوار.»

١ ـ **السفير**، ٢٠٠١/٢/٢٢.

٢ ـ محمد جمال باروت، «حول النوستالجيا الليبراليّة لحركة المثقفين العرب،» **الحياة** ٢٠٠١/١/٢٨.